COFI/AQ/IV/2008/4 A

June 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

الدورة الرابعة

بويرتو فاراس، شيلي، 6-10 أكتوبر/تشرين الأول 2008

تحسين التقارير المرحلية عن تنفيذ مدونة السلوك الصادرة عن المنظمة العام 1995 بشأن الصيد الرشيد والأحكام المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على الاستزراع

الموجز

تتألف هذه الوثيقة من جزأين: حالة التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على الاستزارع من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995، حسب ما أبلغت به البلدان الأعضاء، واقتراح بشأن تحسين الرصد العالمي والتقارير المقدَّمة من البلدان بشأن التقدُّم المحرز في الامتثال لتلك الأحكام. ويتناول الجزء الأول اتجاهات التقدُّم المحرز في التنفيذ عالمياً وإقليمياً استناداً إلى البيانات القابلة للمقارنة المستمدة من مسوحات عامي 2004 و2006. وبالنظر إلى قلة عدد الردود والانخفاض عموماً في مستوى نوعية المعلومات الواردة في المسوحات الاستبيانية، يتعذَّر إدراك حجم المساعدة التي يتطلبها الأعضاء لتحسين تنفيذ أحكام المدونة. ويشكِّل ذلك مبرراً للجزء الثاني الذي يقترح مواصلة تحسين آلية الإبلاغ. واللجنة الفرعية مدعوة للتعليق على التحليل والاقتراح، والتوصية بإجراءات محدَّدة لمتابعة وضع وتنفيذ آلية الإبلاغ الموصى بها، والتوصية بإطار زمني لإنجاز المهمة.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نُسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: : www.fao.org.

K2846/A

اتجاهات التقدُّم المحرز في تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على الاستزراع

مقدمة

1– ترصد المنظمة تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995 (المشار إليها فيما بعد باسم 'المدونة') من خلال استبيان موحَّد يوزَّع على البلدان الأعضاء وأجهزة المصايد الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.[1] ويشمل الاستبيان أقساماً تتعلق بتربية الأحياء المائية، وبخاصة المادة 9 وبعض العناصر المنصوص عليها في المادتين 5 و10.

2– وتنص المادة 4–2 من المدونة، من بين أمور أخرى، على أن تقوم المنظمة برفع تقارير إلى لجنة مصايد الأسماك عن تطبيق وتنفيذ المدونة. وفي هذا الصدد، تستعرض أمانة لجنة مصايد الأسماك كل سنتين الردود التي تتلقاها من البلدان الأعضاء في المنظمة، وأجهزة المصايد الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، على استبيان موحَّد بشأن تنفيذ المدونة، وتبلغ لجنة مصايد الأسماك بالتقدُّم المحرز. كما تستعرض أمانة اللجنة الفرعية بانتظام التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام المتصلة بتربية الأحياء المائية من المدونة[2] [3] باستخدام نفس المنهجية وتعرض ذلك على اللجنة الفرعية للمناقشة واتخاذ القرار. وهذا التقرير هو الرابع من نوعه الذي تعده أمانة اللجنة الفرعية.

3– وهذا التقرير: (1) يوجز المعلومات المقدمة من البلدان الأعضاء رداً على مسح عام 2006 ويقارنها بالردود المقدَّمة على مسح عام 2004 من أجل تقييم التحسينات المحتملة؛ (2) يقترح استبيانا وآلية جديدة لتقديم التقارير من أجل تحسين عملية الإبلاغ.

---

1 استبيان لرصد تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي أقرتها المنظمة في عام 1995، وخطط العمل الدولية بشأن قدرات الصيد، وأسماك القرش والطيور البحرية، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، واستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية والاتجاهات السائدة فيها.

2 المنظمة. 2002، و2003، و2006. التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بتربية الأحياء المائية من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. COFI:AQ/I/2002/4، 26 صفحة؛ COFI:AQ/II/2003/4، 12 صفحة؛ COFI: AQ/III/2006/3، 16 صفحة.

3 المنظمة. 2006. التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بتربية الأحياء المائية من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. الدورة الثالثة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، نيو ديلهي، الهند، 4–8 سبتمبر/أيلول 2006. COFI: AQ/III/2006/3، 16 صفحة.
ftp://ftp.fao.org/FI/DOCUMENT/COFI/Cofi_aq/2006/default.htm

المنظمة. 2003. التقدُّم المحرز في تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشان الصيد الرشيد المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على استزراع الأسماك. الدورة الثانية للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، تروندهايم، النرويج، 7–11 أغسطس/آب 2003. COFI:AQ/II/2003/4. 12 صفحة.
ftp://ftp.fao.org/fi/DOCUMENT/cofi/cofi_aq/2003/y9565e.pdf

المنظمة. 2002. نحو تقدُّم التنمية المستدامة للاستزارع السمكي: التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام المتعلقة بتربية الأحياء المائية، الواردة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، بكين، الصين، 18–22 أبريل/نيسان 2002. COFI:AQ/I/2002/4، 26 صفحة.
http://www.fao.org/docrep/meeting/004/Y3020E.htm

4- وفي عام 2006، رد 81 بلداً[4] (55 في المائة من البلدان التي تلقت الاستبيان)[5]. وكانت ردود هذا العام أفضل قليلا من ردود عام 2004 (67 بلداً، أي 45 في المائة). وقد تكون هذه الزيادة في الردود ناجمة عن القلق الذي ساد خلال دورة لجنة مصايد الأسماك لعام 2005 بشأن تدني مستوى الإبلاغ. وتواصل لجنة مصايد الأسماك[6] ولجنتها الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التصدي للمسألة المتصلة بعدد ونوعية الردود، ودعت إلى التركيز بشكل خاص على تربية الأحياء المائية والتجارة من خلال مسوح منفصلة في إطار كل لجنة فرعية.[7]

عرض مجمل للردود المقدَّمة من أعضاء المنظمة

5- لا تشمل هذه الوثيقة تقارير أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية أو إجراءات المنظمة[8]. على أن عدد الردود على استبيان عام 2006 (81 بلداً، أي 55 في المائة من البلدان التي تلقت الاستبيان) يحد من التحليل الذي يمكن إجراؤه ولا يتيح سوى إجراء مقارنة عامة، وفي أفضل الحالات، مقارنة نوعية مع المجموعة السابقة من الردود المقدَّمة من 67 بلداً. على أن الوثيقة تتضمن إشارات إلى الاتجاهات والاحتياجات العامة.

6- <u>الأولوية الممنوحة لتربية الأحياء المائية</u>: في عام 2006، اعتبر 42 من البلدان التي قدَّمت تقاريرها (52 في المائة[9])، أي بزيادة مقدارها ستة بلدان عن عام 2004، أن تنمية قطاع تربية الأحياء المائية يمثِّل أولوية عليا. ولا غرابة في أن إقليم آسيا مازال يوجد به أكبر عدد من البلدان التي تولي أولوية عليا لتربية الأحياء المائية. وأعطت أربعة بلدان أوروبية أولوية عليا لتربية الأحياء المائية في عام 2006 مقارنة بستة بلدان في عام 2004. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ازدادت نسبة البلدان التي أعطت أولوية عليا لتربية الأحياء المائية من 53 في المائة إلى 57 في المائة حيث أعطت 10 بلدان أولوية عليا لهذا القطاع. وشهدت أفريقيا أكبر زيادة حيث أعطى 27 في المائة من البلدان الأفريقية أولوية كبيرة لتربية الأحياء المائية في عام 2004 مقارنة بما نسبته 58 في المائة في عام 2006، وهو ما يدل على ازدياد الاهتمام الإقليمي بهذا القطاع.

---

4 المنظمة 2007. سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة في 1995 وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة. الدورة السابعة والعشرون للجنة مصايد الأسماك، روما، إيطاليا، 5–9 مارس/آذار 2007. COFI/2007/2.
ftp://ftp.fao.org/FI/DOCUMENT/COFI/COFI_27/Default.htm

5 بينما يشير تقرير الدورة السابعة والعشرين إلى أنه قد: "رد سبعون بلداً من أعضاء المنظمة (37 في المائة من البلدان الأعضاء في المنظمة) على الاستبيان بالمقارنة مع 49 بلداً عضواً من أجل تقرير عام 2005 (27 في المائة من البلدان الأعضاء)" فإن عدد الإجابات المستخدمة في التحليل الحالي يزيد على ذلك حيث أُخذت في الاعتبار جميع الردود، بما فيها الردود التي وردت إلى لجنة مصايد الأسماك بعد الموعد النهائي. وتزيد الأعداد المستخدمة هنا في تقرير عام 2005 كثيراً على عدد الردود التي عُرضت على الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك لنفس السبب.

6 تشير وثيقة عمل الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك COFI/2007/2 إلى أنه: "فضلاً عن ذلك، تم اقتراح أن تتولى اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك المسؤولية عن رصد تنفيذ المادتين 9 و11 على التوالي، وذلك لتيسير إيلاء تركيز أكثر تخصصاً على مواد المدونة التي تعالج تربية الأحياء المائية وممارسات ما بعد الصيد والتجارة. ويقوم أعضاء اللجنتين الفرعيتين بتحديد تواتر الرصد في دورتيهما المقبلتين".

7 يشير تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك إلى أنه قد تم الاتفاق على "... ضرورة أن تقوم كل من اللجنة الفرعية للأحياء المائية واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك على التوالي بتحمُّل مسؤولياتها فيما يتعلق برصد تنفيذ المادتين 9 و11 من المدونة، على أن يتم تحديد الشكل العام وتواتر عمليات الرصد بمزيد من التفصيل بواسطة اللجنتين الفرعيتين في دورتيهما في 2008؛ وأن تشتمل تقارير اللجنة الفرعية التي تقدَّم مستقبلاً إلى لجنة مصايد الأسماك على معلومات بشأن التقدُّم المحرز في تنفيذ هاتين المادتين (الفقرة 21)".

8 تتضمن الوثيقة COF:AQ/IV/2008/2 معظم مبادرات المنظمة الرامية إلى تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

9 تشير جميع النسب المئوية إلى عدد البلدان التي ردت على الاستبيان، وبالنظر إلى تفاوت هذا العدد في استبيان عام 2004 واستبيان عام 2006 فيجب توخي الدقة في التعامل مع تلك القيم. ولذلك يشار في كثير من الأحيان إلى مجموع عدد البلدان الأعضاء التي ترد على سؤال معيَّن.

7- الإطار القانوني والمؤسسي: أشار 56 من بين 81 من البلدان التي ردت على الاستبيان (69 في المائة) إلى أن لديها إطاراً من نوع ما، وهو ما يشكِّل تقدماً كبيراً عن عام 2004 الذي لم يشر فيه إلى ذلك سوى 21 من بين 67 بلداً (31 في المائة). وشهدت جميع الأقاليم تحسناً في هذا المجال، بينما ازداد العدد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خمسة في كل إقليم خلال عام 2004، ليصل إلى 17 في أفريقيا و15 في أمريكا اللاتينية والكاريبي بحلول عام 2006. وفي آسيا، ازدادت النسبة من 36 في المائة إلى 82 في المائة. وفي بعض البلدان، تدخل تربية الأحياء المائية ضمن إطار مصايد الأسماك وتعامل في العادة على حدة في الردود. وافتقرت معظم الردود إلى التحديد مما لم يسمح بتقييم مدى ملاءمة أو فعالية الأُطر التنظيمية. على أن بعض الأسئلة التالية تلقي ببعض الضوء على تلك المسألة.

8- مدونات الممارسات: السؤال 15.أشار اثنان وأربعون من البلدان (52 في المائة من البلدان التي ردت على الاستبيان) إلى اعتماد الوكالات الحكومية مدونة ما من مدونات الممارسات؛ وأشار 30 بلداً (37 في المائة) إلى اتباع المنتجين لمدونة ما؛ وأفاد 19 في المائة بوجود مدونات سواء للجهات المورِّدة أو الجهات المصنِّعة. وتمثِّل هذه الأرقام زيادة كبيرة مقارنة بالمسح الذي أُجري في عام 2004 عندما أشار 30 بلداً (31 في المائة) إلى اعتماد مدونة على المستوى الحكومي، بينما أشار 9 في المائة فقط إلى مدونات معتمدة بين المنتجين، وأشار 3 في المائة فقط إلى اعتماد مدونات بين الجهات الموردة. وفي عام 2004، لم يفد أي من البلدان باعتماد أي مدونات بين الجهات المصنِّعة. ويتفاوت ذلك تبعاً للأقاليم: 11 (من 100 في المائة) من البلدان الآسيوية التي ردت على الاستبيان أعلنت عن اعتماد مدونة للسلوك على مستوى الوكالات الحكومية، مقارنة بما نسبته 38 في المائة فقط في البلدان الأفريقية، و29 في المائة في البلدان الأوروبية، و56 في المائة في بلدان أمريكا اللاتينية، و33 في المائة في بلدان الشرق الأدنى.

9- تقييم الأثر البيئي: السؤال 16 (1). أعلن ثلاثة وستون من بين 81 من البلدان التي ردت على الاستبيان (78 في المائة) عن إجراء تقييمات للأثر البيئي، وهو ما يمثِّل زيادة على 42 بلداً (63 في المائة) في عام 2004. وفي عام 2006، أشارت جميع البلدان التي قدَّمت تقارير في آسيا وجنوب غرب المحيط الهادي وأمريكا الشمالية إلى إجراء تقييم للأثر البيئي لتربية الأحياء المائية. وفي المقابل فإن 42 في المائة من بلدان أفريقيا، و83 في المائة في كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى، و71 في المائة في أوروبا، تجري تقييمات للأثر البيئي قبل الشروع في عمليات لتربية الأحياء المائية. وشهدت أفريقيا وأمريكا اللاتينية أكبر زيادة فيما بين عامي 2004 و2006. وفيما يتعلق بالفعالية، رأى 11 بلداً فقط (من 63 من البلدان التي أبلغت عن إجراء تقييمات للأثر البيئي في جميع الأقاليم) أن تلك التقييمات كانت "فعالة" بينما أشارت معظم البلدان إلى صعوبات و/أو قصور في إجراء عمليات تقييم الأثر البيئي. وأقرت تلك البلدان بأن عملية تحسين فعالية تقييمات الأثر البيئي كانت تسير بوتيرة بطيئة. وترتبط مجموعة الردود وطلبات المساعدة بهذا الموضوع؛ وتكشف جزئياً عن الافتقار إلى مؤشرات أو تقدير للأداء لتقييم "فعالية" عملية تقييم الأثر البيئي.

10- رصد العمليات: السؤال 16 (2). أشار ستون من بين 81 بلداً (72 في المائة) إلى إجراء شكل ما من أشكال الرصد مقارنة بما عدده 37 بلداً في عام 2004. وأفادت جميع بلدان أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي إلى وضع عمليات للرصد، مقارنة بما نسبته 51 في المائة من البلدان الأفريقية التي قامت بالإبلاغ، و90 في المائة من البلدان

الآسيوية، و83 في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و67 في المائة من بلدان الشرق الأدنى، و50 في المائة من البلدان الأوروبية. على أن 9 فقط من بين 60 من البلدان المبلغة أشارت إلى "فعالية" رصد عمليات تربية الأحياء المائية. وأشارت معظم البلدان إلى أنواع مختلفة من أوجه القصور والمعوقات في وضع نُظم فعالة للرصد. وكشفت الردود عن عدم وجود أي فهم مشترك لما ينبغي رصده وكيفية رصده.

11- الأصناف غير المحلية: السؤال 16 (3). في عام 2006، أشار 59 من بين 81 من البلدان التي ردت على الاستبيان (73 في المائة) إلى وضع بعض الأحكام للتقليل قدر المستطاع من الآثار المحتملة لاستخدام الأصناف غير المحلية مقارنة بما عدده 36 بلداً في عام 2004؛ وذكر 20 في المائة أن تلك التدابير كانت فعَّالة. وتكشف المقارنة الإقليمية عن وجود فروق واسعة: شهدت أفريقيا أكبر زيادة في تطبيق تلك التدابير (4 بلدان في عام 2004، و13 في عام 2006)، وأمريكا اللاتينية (9 في عام 2004، و14 في عام 2006). وتنفَّذ تلك التدابير على نطاق واسع في آسيا (84 في المائة من بين 11 من البلدان التي ردت على الاستبيان). وأشارت جميع البلدان التي قدَّمت تقارير في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي إلى اتخاذ تلك التدابير. وشهدت أفريقيا وأمريكا اللاتينية أكبر زيادة في عدد البلدان التي أبلغت عن مختلف الإجراءات التي يغطيها هذا السؤال، ولكن البلدان التي أشارت إلى أن تلك التدابير كانت "فعَّالة" لم يتجاوز 17 في المائة (11 بلداً) من بين البلدان التي قدَّمت تقارير في عام 2006.

12- ترويج الأساليب الرشيدة لتربية الأحياء المائية لدعم المجتمعات الريفية ومربي الأسماك وأصحاب المصلحة الآخرين: السؤال 17. صنِّفت مختلف الردود، من حيث المحتوى والعناصر والنطاق، إلى أربع فئات: (1) المؤسسات (التي شملت السياسات والاستراتيجيات والمعايير والأنظمة)؛ (2) تكنولوجيات تربية الأسماك والتدريب؛ (3) البنية الأساسية والمرافق العامة (مثل محطات التفريخ الحكومية)؛ (4) الدعم الاقتصادي لمربي الأسماك. كما استخدمت نفس الفئات لتصنيف الإجابات على السؤال 17 (أ) الذي يطلب معلومات عن المساعدة المطلوبة لتنفيذ تلك التدابير السالفة الذكر وذلك لتيسير التحليل المقارَن.

13- وفي عام 2006، أشار 60 بلداً (أي 76 في المائة من البلدان التي قدَّمت تقارير) إلى تنفيذ تدابير مؤسسية، وأشار 40 بلداً (49 في المائة) إلى اتخاذ تدابير بشأن إدخال التكنولوجيا والتدريب، وأكد 24 بلداً (30 في المائة) تنفيذ البنية الأساسية/المرافق والدعم الاقتصادي على التوالي.

14- وأكدت عشرة بلدان من بين 11 من البلدان الآسيوية التي ردت على الاستبيان (91 في المائة) اعتماد تلك التدابير في عام 2006؛ وبلغ الاهتمام أكبر مستوياته في مجال التكنولوجيا والتدريب (73 في المائة) بينما لم يحظ الدعم الاقتصادي إلاّ باهتمام ضئيل (9 في المائة)؛ ولم ترد أي إشارة إلى اتخاذ تدابير محدَّدة لتقديم الدعم الاقتصادي إلى مربي الأسماك.

15- ونفَّذ ثمانية عشر من البلدان الأفريقية التي ردت على الاستبيان (69 في المائة) تدابير مؤسسية بينما أعرب 50 في المائة عن الحاجة إلى مساعدة. وأشار زهاء 46 في المائة إلى تنفيذ تدابير مرتبطة بالتكنولوجيا والتدريب؛ ويشكِّل ذلك أكبر

نسبة من طلبات المساعدة المقدَّمة من أفريقيا. وإضافة إلى ذلك فقد أفاد 31 في المائة من البلدان التي قدَّمت تقارير بإنشاء بنية أساسية/مرافق عامة، ونفَّذ 35 في المائة تدابير للدعم الاقتصادي للقائمين بالتربية. ومقارنة بالأقاليم الأخرى، فقد قدَّمت أفريقيا أكبر عدد من طلبات المساعدة في هذين المجالين (10 بلدان في كل حالة).

16- وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أشار 67 في المائة من البلدان التي ردت على الاستبيان إلى تنفيذ تدابير مؤسسية، وأشار 61 في المائة إلى تنفيذ تدابير في مجالات التكنولوجيا والتدريب. ويستأثر هذان المجالان بأكبر عدد من طلبات المساعدة (56 في المائة و67 في المائة على التوالي). وأما تدابير إنشاء البنية الأساسية/المرافق والدعم الاقتصادي فكانت أقل أهمية (22 و28 في المائة على التوالي)؛ وانخفض مستوى المساعدة المطلوبة في هذه المجالات (22 و28 في المائة على التوالي).

17- ونفَّذ اثنا عشر بلداً أوروبياً (57 في المائة من البلدان التي ردت على الاستبيان) تدابير مؤسسية: 50 في المائة في مجال التكنولوجيا/التدريب، 57 في المائة بشأن البنية الأساسية العامة/المرافق، و57 في المائة بشأن الدعم الاقتصادي.

18- ونفَّذت جميع البلدان الأربعة في جنوب غرب المحيط الهادي تدابير مؤسسية. وطلب بلدان اثنان مساعدة في هذا المجال، ونفَّذ بلد واحد تدابير تتعلق بالتكنولوجيا والتدريب، وطلب بلد واحد مساعدة في مجال التكنولوجيا والتدريب. وأكد بلدان اثنان في أمريكا الشمالية تنفيذ تدابير مؤسسية؛ وأبلغ بلد واحد عن تنفيذ تدابير تتعلق بالجوانب الفنية والتدريب.

19- وإجمالاً، فقد كشفت المسوحات التي أُجريت خلال السنتين الماضيتين عن إحراز بعض التقدُّم في تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد فيما يتصل بتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك القائمة على الاستزراع. على أنه بالنظر إلى انخفاض عدد ونوعية الردود فقد تعذَّر صياغة تحليل يمثِّل القطاع على نطاق العالم. ولذلك من المهم ومن الملائم في هذه الآونة تحسين إجراءات الإبلاغ.

تحسين الإبلاغ عن تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على الاستزراع

مقدمة

20- على الرغم من قيام المنظمة برصد تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد باستخدام ردود البلدان الأعضاء على استبيان موحَّد فإن هبوط معدل الرد وعدم انتظام التقارير وتدني نوعية الإجابات لم يتح للأمانة إجراء تقييم مفصَّل للتقدُّم الشامل المحرز على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو القطري.

21- ولذلك، من المقترح إنشاء آلية جديدة للإبلاغ عن تنفيذ الأحكام المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على الاستزراع في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد بأقل تكلفة للبلدان الأعضاء والمنظمة باستخدام أداة يمكنها:

- زيادة عدد البلدان التي تقدِّم التقارير؛
- تحسين نوعية التقارير (موثوقيتها وصحتها)؛
- الدعوة إلى استخدام التقارير كأدة للتقييم والإدارة في البلدان ذاتها وتعزيز مساعدة المنظمة للبلدان الأعضاء؛
- ترويج تنفيذ البلدان لأحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد فيما يتصل بتربية الأحياء المائية.

تحليل الأوضاع

22- اتسمت التقارير المتعلقة بالامتثال لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد منذ البداية بالخصائص العامة التالية:

- عدم انتظام ردود البلدان؛
- عدم كفاية المعلومات المستخلصة من الردود على الاستبيان؛
- صعوبة إجراء تحليل مفيد للاتجاهات والتقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام، وذلك أساساً بسبب طريقة صياغة الأسئلة؛
- عدم الرد مطلقاً على الاستبيان أو الرد عليه بشكل غير منتظم من جانب عدد من البلدان التي تساهم بدور كبير في إنتاج وتربية الأحياء المائية في العالم.

آلية الإبلاغ المعدَّلة

23- يرمي تعديل آلية الإبلاغ إلى تحقيق هدفين اثنين:

- ينبغي للمعلومات المستخلصة أن تمكِّن الوكالات المعنية بتنمية مصايد الأسماك/تربية الأحياء المائية التي ترد على الاستبيان من وضع أو تعديل مجموعة موثوقة وشاملة من البيانات والمعلومات لأغراض عمليات الرصد والتخطيط التي تقوم بها. وينبغي مقارنة الحالة الراهنة لتنفيذ المدونة، استناداً إلى المؤشرات الكمية والبيانات النوعية الموحَّدة، على أساس "حالة التنفيذ المستصوبة" القياسية. وينبغي تحديد وترتيب أولويات الاستراتيجيات والإجراءات المطلوبة لتحقيق ذلك. وينبغي تقدير المستوى التقريبي للموارد المطلوبة؛
- ينبغي الحصول على معلومات كافية لفهم وتقدير مستوى ونوع المساعدة التي يحتاجها بلد ما أو مجموعة من البلدان لتحسين تنفيذ أحكام المدونة.

معلومات عن حالة الامتثال: السمات ذات الصلة

فئات المعلومات

24- ينبغي أن توفر المعلومات التي يتم جمعها من خلال نظام الاستبيان الجديد مؤشراً لحالة حوكمة أو إدارة القطاع، على أن يشمل ذلك:

- وسائل القيادة والمراقبة (القوانين واللوائح، والتوجيهات الحكومية، والخطوط التوجيهية، والتشريعات)؛
- الوسائل القائمة على الأسواق (الحوافز القائمة على الأسواق، والضرائب، والتراخيص القابلة للتداول، وصندوق إصلاح البيئة/الموئل، وصندوق الاستصلاح، وغير ذلك.)؛
- الوسائل الطوعية أو وسائل الإدارة الذاتية/التنظيمية (المواصفات، وأساليب الإدارة المحسَّنة، ومدونات السلوك، والممارسات السليمة لتربية الأحياء المائية، والإدارة المشتركة، وتنظيم مجموعات أو رابطات أو تعاونيات المستزرعين التي تطبق تلك المدونات أو أساليب الإدارة المحسَّنة، ورصد امتثال الأعضاء لها).

25- هذه المعلومات عن الحالة الراهنة بشأن وضع وتنفيذ تلك الوسائل والآليات ستبيِّن حالة امتثال البلد لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. ويمكن تصنيف تلك المعلومات إلى ثلاث فئات لتحسين فهم التقدُّم المحرز في التنفيذ:

- الآليات الأساسية التي لا يمكن إدارة تربية الأحياء المائية بدونها في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- الآليات التمكينية اللازمة لدعم تنفيذ صكوك الحوكمة الأساسية؛
- التدابير أو الآليات التعزيزية لزيادة تحسين الإدارة الشاملة للقطاع.

مؤشرات حالة تنفيذ آليات الحوكمة

26- من المهم وصف حالة حوكمة القطاع في فترة زمنية محدَّدة (عندما يتم تجميع الاستبيان). وفي هذا الصدد، تحدَّد الحالة المعيارية ("المستوى المستصوب للإدارة") الذي يمكن على أساسه مقارنة وتقييم حالة الحوكمة. ويفضَّل التعبير عن التقييمات كمياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي وضع رقم قياسي يشير إلى التمثيل العددي لحالة تنفيذ الأحكام. ومثال ذلك، أنه يمكن وضع مقياس متدرج من 1 إلى 5، يمثل فيه الرقم "1" أنه "عدم القيام بأي شيء" أو "عدم تنفيذ أحكام المدونة"، ويمثل الرقم "5" التطابق الكامل مع أو الاقتراب كثير من الحدود المعيارية أو "المستوى المستصوب للتنفيذ" أو "الحالة المثلى".

27- وهذا النظام الذي سيستخدم في مقارنة ووضع معايير حالة تنفيذ المدونة سيمكِّن البلد المعني من التحقق من مستوى التنفيذ مقارنة بالحدود المعيارية، أي "المستوى المستصوب للتنفيذ" (أو "الحالة المثلى").

28- وما سينشأ عن هذا الوصف هو"**حالة تنفيذ أحكام المدونة**" في واحدة أو في مجموعة من آليات الإدارة المترابطة. ومثال ذلك أن رجحان المقياس 5 والمقياس 4 في مجموعة من آليات القيادة والمراقبة يعني مثلاً أن "البلد لديه السياسات والقوانين اللازمة لتحقيق مستوى مرتفع من تنفيذ المدونة" أو أن "المؤسسات التي تقدِّم الخدمات التنظيمية تتمتع بقدرة قوية بشكل ملموس".

التقييم الذاتي الفوري

29- السمة الثالثة المهمة لأداة جمع المعلومات هي أنها ستمكِّن البلد من تقييم الأسباب التي تجعله يصل إلى مستوى معيَّن أو حالة معيَّنة من التنفيذ. ويمكن أن تشمل الأداة بروتوكولاً تحليلياً يوفر معلومات عن ردود الأفعال إزاء الحالة.

30- ويمكن أن تكون الأسئلة مغلقة، أو يمكن أن تجمع بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة، على أن تتضمن الأسئلة المفتوحة قائمة بالإجابات الممكنة.

31- وينبغي وضع مجموعة أخرى من الأسئلة لمعرفة المساعدة المحدَّدة المطلوبة للارتقاء إلى المستوى أو المستويات المستصوبة التالية في تنفيذ المدونة.

32- ومن شأن تجميع الأسباب وراء انخفاض أو ارتفاع مستوى الإدارة أن تتيح للمنظمة والأوساط المعنية بتربية الأحياء المائية على الصعيدين العالمي والإقليمي الوقوف على المعوقات المشتركة التي ينبغي التصدي لها.

33- وأخيراً، يمكن للتحليلات التي تجريها المنظمة أن (أ) تبين مساهمة مختلف أحكام المدونة في بلوغ مستويات معينة من الأداء في تربية الأحياء المائية؛ (ب) لفت الانتباه إلى أهم عيوب الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية في مجال تنمية تربية الأحياء المائية. وسوف يشكِّل المنتج التحليلي أداة قيمة للتوعية وآلية فعَّالة لتحسين الصورة العامة لتربية الأحياء المائية. كما سيساعد ذلك أيضاً على توجيه مزيد من المساعدة لبناء القدرات. ويمكن للمنظمة إجراء تلك التحليلات على المستوى العالمي أو الإقليمي أو على مستوى المجموعات القطرية.

التحليل الاستشرافي لآلية الإبلاغ الفعَّالة عن تنفيذ أحكام المدونة المتصلة بتربية الأحياء المائية

34- يرتبط بآلية الإبلاغ عاملان أساسيان ينبغي النظر فيهما، وهما فعالية أداة جمع المعلومات وكفاءة عملية الإبلاغ برمتها. وأما العوامل الأخرى التي تعتبر أساسية لعملية الإبلاغ ولكنها ليست من صميم أداة جمع المعلومات فتشمل المفاهيم المتعلقة بالملكية والفوائد المتحققة من الرد على الأسئلة.

النظام المقترح

35- من المقترح وضع استبيان تفاعلي (باستخدام قرص مدمج أو عبر الإنترنت) لتحويل الورقة ذات البُعد الواحد (أو النسخة الإلكترونية) إلى أسئلة وأجوبة متعددة الأبعاد. وينبغي أن تشمل هذه الأداة برتوكولاً تحليلياً لتزويد الوكالة التي ترد على الاستبيان بمعلومات فورية عن ردود الأفعال. ويمكن للصيغة التفاعلية، إذا تم تنظيمها بفعالية، أن تحقق مستوى أعلى من الجودة والوضوح في الردود.

زيادة معدل الاستجابة وتحسين النوعية

36- يمكن لهذه الصيغة الجديدة المقدمة في شكل قرص مدمج/عبر الإنترنت أن تسهِّل عملية إعادة الردود مقارنة بالاستبيان الورقي الحالي. ويمكن للبلدان التي تتمتع بمستوى جيد من النفاذ إلى الإنترنت أن تصل بسهولة إلى الاستبيان وترد عليه، بينما يمكن للبلدان الأخرى أن تستعمل نسخة القرص المدمج. ويمكن إرسال الردود بطرق مختلفة، أي تحميلها على شبكة الإنترنت، أو إرسالها بالبريد الإلكتروني، أو إرسال القرص المدمج بالبريد العادي.

تحسين الإبلاغ عن تنفيذ البلدان لأحكام المدونة المتصلة بتربية الأحياء المائية

37- وسوف تتيح الآلية الجديدة للبلدان ووكالات الإبلاغ استخدامها للرصد الذاتي والتشخيص والتقييم السريع لحالة تنفيذ أحكام المدونة في البلد المعني، وهو ما سوف يساعدها على اتخاذ تدابير للتصدي للمعوقات الأساسية فضلاً عن توفير مبررات لطلب مزيد من الموارد من الحكومة أو الجهات المانحة، بغض النظر عما إذا كانت المؤشرات تكشف عن انخفاض أو ارتفاع في مستوى الأداء.

تحسين استخدام التقارير كأداة للتقييم والإدارة في البلدان وفي المنظمة

38- تنطبق السمة المبيَّنة أعلاه على هذا الهدف. ويساعد البروتوكول التحليلي الذي يشكل جزءاً من الأداة على التحليل السريع، ومن ثم، توفير المعلومات للبلد والمنظمة في وقت أنسب. ومن شأن المعلومات التي تخزنها وتحتفظ بها المنظمة وتتقاسمها مع كل بلد على حدة أن تمكِّن من تحليل الاتجاهات، أي تكوين صورة حية عن التقدُّم الذي يحرزه البلد في التنفيذ. وسيتيح ذلك زيادة توجيه وتركيز المساعدة للبلد وإلى مجموعة من البلدان أو إلى إقليم معيَّن.

تحسين تنفيذ البلدان للمدونة

39- يشكِّل توفير مجموعة موثوقة من المعلومات في الوقت المناسب شرطاً أساسياً لتحسين الإدارة. وسوف يفي النظام المقترح بهذا الشرط. وبالنظر إلى أنه سيوفر المعلومات بسرعة وبطريقة موثوقة لصنع القرارات فسوف يتبيَّن لأي عضو أو لأي

وكالة معيَّنة أن هذا النظام يمثِّل إضافة مفيدة لمجموعة أدوات صنع القرار. وسوف يستخدم كل كيان هذا النظام لتحقيق أغراضه الخاصة بدون انتظار دورة الإبلاغ التالية في لجنة مصايد الأسماك.

40- والخلاصة أن هناك ما يبرر استحداث آلية جديدة للإبلاغ على أساس المفهوم المبيَّن هنا. وربما ستزيد تكلفة تطوير هذه الآلية على الحالة الراهنة[10]، ولكن الفوائد المبيَّنة أعلاه تبرر التكلفة الإضافية. وحالما يتم الانتهاء من تطوير النظام فلن يتطلب إلاّ القليل من تكلفة التشغيل أو قد لا يتطلب أي تكلفة إضافية أخرى.

دور ومشاركة أجهزة المصايد وتربية الأحياء المائية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية

41- اقترحت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية في دورتها الثالثة زيادة اشتراك أجهزة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الإقليمية في إجراء استعراضات تحليلية لتنفيذ المدونة[11]، لإتاحة الفرصة للتعرُّف بتفصيل أكبر على القضايا والاتجاهات وتقيمها على المستويات الإقليمية، وإقامة اتصالات دينامية ووثيقة ومنتظمة مع السلطات الوطنية المسؤولة. ويمكن تحسين تلك الوظائف وتعزيزها من خلال آلية الإبلاغ المقترحة.

42- ويبدو عموماً أن تلك الأجهزة تؤدي دورين اثنين في الإبلاغ عن الامتثال للمدونة: (1) الإبلاغ عن أنشطتها في تعزيز التنفيذ؛ (2) تحديد الجهود الأخرى المطلوب بذلها من جانب تلك الأجهزة والبلدان (الأعضاء فيها أو المتعاملة معها أو التي يمثِّل بعض أصحاب المصلحة في قطاع تربية الأحياء المائية عملاء لديها). وهناك علاقة مترابطة بين هذين الدورين لأن الدور الأول يشير أيضاً إلى ما تعتقد أنه يمثِّل احتياجات حاسمة ينبغي تلبيتها أو ثغرات ينبغي التصدي لها.

43- وفي حين أن المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية قد حدَّدت مجالات واسعة للتحسين، مثل إدخال تقييمات الأثر الاجتماعي والبيئي، وترويج نُظم التوسيم الإيكولوجي من خلال عمليات المراجعة البيئية، وما إلى ذلك، يمكن القول بأن مصدر المعلومات المفيد هو الذي يعكس مدى التصدي لتلك الجوانب وإمكانية معالجتها بكفاءة أكبر في إطار المستويات أو الميادين المقترحة، وهي "الأساسية"، "التمكينية"، و"التعزيزية " (يقترح المرفق 1 مجموعة من المعايير المرجعية).

تنفيذ نظام الإبلاغ الجديد

44- يمكن وضع نظام الإبلاغ الجديد واختباره في أي إقليم أو إقليم فرعي خلال فترة السنتين المقبلة والإبلاغ عن النتائج للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية في دورتها الخامسة (2010) لاعتمادها بعد إدخال التعديلات والتحسينات المقترحة على ضوء التجربة.

[10] يعني ذلك استخدام الاستبيان الحالي على أن يقتصر ذلك على تربية الأحياء المائية.

[11] COFI/AQ/III Report.

توقيت الإبلاغ

45- من المقترح تقديم تقارير مفصَّلة مع الإشارة على وجه التحديد إلى كل واحد من التدابير المتخذة في إطار كل مستوى أو ميدان (الأساسي، أو الداعم، أو التعزيزي) كل أربع سنوات.

46- ويمكن طلب موجز لحالة تنفيذ كل حكم من الأحكام كل سنتين. على أنه يجوز للبلدان إجراء عملية تقييم ذاتي (باستخدام الاستبيان على حالته أو بشكله المعدَّل بما يناسب أغراضها واحتياجاتها الخاصة) بالقدر المستطاع عملياً وحسب الاقتضاء. كما سييسر ذلك أيضاً الرد على المسح.

47- وسوف تتلقى لجنة مصايد الأسماك موجز الردود، مع التركيز على المستويات أو الميادين الثلاثة والتحسينات في التنفيذ والمساعدة المطلوبة.

الإجراءات المقترح اتخاذها من اللجنة الفرعية

48- اللجنة مدعوة لبحث هذه المسألة المهمة والقيام،على ضوء العرض المقدَّم، بما يلي:

- التعليق على (1) التحليل، (2) آلية الإبلاغ المقترحة، (3) المعايير المرجعية المقترحة والبت في الاقتراح؛
- التوصية بإجراءات محدَّدة لمتابعة وضع وتنفيذ آلية الإبلاغ الموصى بها؛
- التوصية بإطار زمني لإنجاز المهمة.

المرفق 1

حالة الامتثال لأحكام المدونة المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد الطبيعية

5– الحالة القطرية تتطابق تماما مع المستوى المعياري أو تقترب منه كثيراً

4– حالة التنفيذ تتراوح بين 60 –70 في المائة أو تقابل المستوى المعياري بنسبة تتراوح بين 60–70 في المائة

3– حالة التنفيذ 50 في المائة أو تقابل المستوى المعياري بنسبة 50 في المائة

2– حالة التنفيذ 30–40 في المائة أو تقابل المستوى المعياري بنسبة تتراوح بين 30–40 في المائة

1– لا يوجد أي تطابق أو لا تتطابق الحالة مع المستوى المعياري إلا بنسبة تقل عن 20 في المائة

الرقم	المعايير المرجعية	1	2	3	4	5
	الأساسية					
1	تنفيذ خطة وطنية لتنمية تربية الأحياء المائية تغطي تماماً جميع مجالات تربية الأحياء المائية ونُظم الإنتاج/الاستزراع					
2	سن تشريعات لدعم خطة تنمية تربية الأحياء المائية وإنفاذها بقوة					
3	سن تشريعات لتنظيم إدخال الأنواع الدخيلة والخارجية وتنفيذها بصرامة					
4	اشتراط تقييم المخاطر وإجراؤه دوماً عند إدخال الأنواع					
5	تقييم المخاطر دائماً أثناء نقل الحيوانات المائية الحية داخل البلد					
6	الإنفاذ الصارم للوائح والأنظمة المتعلقة بإدخال واستخدام الأنواع المهجنة جينياً/المحوَّرة جينياً					
7	اشتراط تقييم الأثر البيئي في تطبيقات إنشاء أو توسيع مزارع أو أقفاص أو محطات تفريخ الأحياء المائية					
8	تحديد وتطوير مناطق إنتاج تربية الأحياء المائية					
9	الإنفاذ الصارم لأنظمة تحديد المناطق					
10	تسجيل جميع مزارع تربية الأحياء المائية، بما فيها محطات التفريخ					
11	حظر استخدام المواد الكيماوية والمضادات الحيوية والمواد الأخرى الممنوعة وتطبيق جزاءات صارمة					
	التمكينية					
1	رصد إمدادات المدخلات من قبيل الأعلاف والمواد الكيماوية لمنع استخدام المواد المحظورة					
2	الرصد الدائم لآثار تربية الأحياء المائية على البيئة					
3	الرصد الدائم لسلامة نوعية منتجات تربية الأحياء المائية					
4	إنشاء جهاز مختص مستقل ملائم وجاهز تماماً لرصد عمليات تربية الأحياء المائية					
5	تنظيم رابطات قوية ومستقلة للقائمين بالتربية					
6	تقييم الأثر الاجتماعي					
7	وضع/تطوير عمليات التوسيم الإيكولوجي					
8	وضع واعتماد ممارسات التربية الرشيدة للأحياء المائية/أساليب الإدارة المحسَّنة/مدونة السلوك					
9	وضع آلية لفض المنازعات بين مربي الأحياء المائية والقطاعات غير المتعلقة بتربية الأحياء المائية					
10	وضع نظام وطني للبحوث وإجراء دراسات لدعم الإدارة المستدامة/الرشيدة لتربية الأحياء المائية					

الرقم	المعايير المرجعية	1	2	3	4	5
11	وضع نظام وطني للإرشاد ودخوله تماماً طور التشغيل إلى جانب برامج لدعم الإدارة الرشيدة لتربية الأحياء المائية.					
	التعزيزية					
1	الاعتماد الطوعي لأساليب الإدارة المحسَّنة بين رابطات المستزرعين					
2	تشاور الحكومات مع رابطات المستزرعين عند وضع السياسات وصياغة التشريعات					
3	استشارة المنظمات الحكومية عند صياغة سياسات تربية الأحياء المائية					
4	فرض ضريبة على التلوث الناجم عن تربية الأحياء المائية					
5	وضع نظام للتأمين البيئي والاجتماعي					
6	اشتراط إنشاء صندوق لإصلاح البيئة أو الموئل					
7	اشتراط إعادة زراعة أشجار المنغروف بحكم القانون					
8	النص على إعادة زراعة أشجار المنغروف في أساليب الإدارة المحسَّنة أو مدونة الممارسات					
9	تقديم حوافز للجهات التي تعتمد أساليب الإدارة المحسَّنة/الممارسات السليمة في تربية الأحياء المائية/مدونات السلوك بشأن التربية الرشيدة (الإربيان، وأقفاص تربية الأسماك البحرية، والأسماك)					
10	تقييم المنغروف والأراضي الرطبة والمستنقعات الملحية وموارد الشعب المرجانية					
11	وضع نظام لتأمين تربية الأحياء المائية واستخدامه أيضاً لتشجيع اعتماد أساليب الإدارة المحسَّنة					
12	المشاركة في إدارة الموارد المائية.					